نواب يشككون في قانونية الموازنة التكميلية

وزارة المالية :الأموال المستحصلة من فائض النفط لاتكفي لتوزيعها على الشعب

□ بغداد /المدى

مصافي نفطية (ارشيف)

كشف وكيل زير المالية فاضل عبدالنبي في تصريح للمدى أن الأموال المستحصلة من فائض عائدات النفط لاتكفي لتوزيعها على الشعب العراقي بالكامل، مشيراً إلى أن الموازنة التكميلية جاءت بناء على طلب الوزارات ونفى عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية فرات الشرع أن تكون الموازنة التكميلية تحتوي على أي خلل قانوني أو تشريعي .وقال الشرع لـ (المدى) :إن الموازنة التكميلية تخضع لجميع أعضاء مجلس النواب في التصويت عليها ولايوجد خلاف حول مشروعية هذه الموازنة .

وأعلنت اللجنة المالية النيابية عن مناقشتها فقرات ومواد الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ في وقت اعتبر برلمانيون الموازنة غير قانونية كونها لاتنص على توزيع فائض عائدات النفط على الشعب .

وقال بيان لمجلس النواب اطلعت عليه المدى إن اللجنة المالية عقدت اجتماعا برئاسة النائب حيدر العبادي لمناقشة فقرات ومواد قانون الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ من الناحية القانونية والمالية والفنية".وأضاف إن اللجنة قررت الموافقة على الموازنة التكميلية من حيث المبدأ مع عدم الاتفاق على إدراجها ضمن جدول أعمال مجلس النواب لقراءتها قراءة أولى.

إلى ذلك أكد عضو كتلة الأحرار في مجلس النواب رافع عبدالجبار أن كتلته ستمتنع من التصويت على الموازنة التكميلية لأنها خالفت ما نص عليه قانون موازنة (٢٠١٢) بتوزيع الفائض المالي إلى الشعب وليس لوزارات الدولة.

وقال عبدالجبار في تصريحات صحفية إن صياغة الموازنة التكميلية من قبل الحكومة الاتحادية تعد مخالفة قانونية صريحة لما نصت عليه بعض فقرات الموازنة العامة بان الفائض المالي المتحقق من مبيعات النفط يتم توزيعه على أبناء الشعب العراقي دون استثناء.

وأشار إلى أن أغلب الوزارات لم تتجاوز نسبة صرف تخصيصاتها المالية ضمن موازنة العام الحالي (٥٠٪)، متسائلاً فكيف تخصص لهم أموال إضافية ضمن موازنة تكميلية لسنة ٢٠١٢.

وأضاف: إن كتلة الأحرار النيابية قررت الامتناع من التصويت على الموازنة التكميلية بأكملها وستعارض إقرارها لأنها صيغت على "خطأ"، إضافة إلى أنها ستحاول التشاور مع الكتل الأخرى وإلزامهم بما التزموا به في تصويتهم على فقرة الموازنة العامة التي تفيد بأن الفائض المالي المتحقق خلال سنة ٢٠١٢ يتم توزيعه على المواطنين.

في غضون ذلك قال النائب عن التحالف الوطني سلام المالكي، إن قانون الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ يحتاج إلى تعديلات في بعض أبوابه، مبينا أن هناك أبوابا في الموازنة الاتحادية مكتفية ولا تحتاج إلى تخصيصات إضافية ما يفرض استغلال الموازنة التكميلية في أبواب أخرى كالبنى التحتية والضمان الاجتماعي.

وأوضح المالكي في تصريحات صحفية أن الموازنة التكميلية "تحتاج إلى تعديلات في بعض أبوابها بحيث تحقق الهدف منها وتعطي انعكاسا طيبا لأبناء الشعب العراقي، فهناك أبواب في الموازنة الاتحادية مكتفية ولا تحتاج إلى تخصيصات إضافية ما يفرض استغلال الموازنة التكميلية في أبواب أخرى كالبنى التحتية والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية فهذا أفضل من إعطائها لأبواب أخرى".

وأضاف أن "هناك بابا لوزارة التربية خصصت له أموال لكنها لا تغطي الحاجة الفعلية لا سيما وان وزارة التربية تحتاج إلى بناء ٥٠٠٠ مدرسة بينما نحن في الموازنة الاتحادية العامة خصصنا أموالا لبناء ٢٠٠ مدرسة فقط فكيف سنغطي حاجات وزارة التربية في هذا المجال، علما أن الصف النموذجي في كل دول العالم يضم ١٨-٢٥ طالبا بينما الآن في العراق الصف فيه ٥٠ طالبا وهناك دوام ثلاثي في المدارس".

وأشار إلى ضرورة التركيز على أبواب البنى التحتية رغم أن أبواب الالتزامات الدولية والمساهمات تحتاج إلى أموال وهنالك بعض الوزارات شرعت بتعيين أصحاب العقود من موظفيها وهذا يحتاج إلى إضافة مبالغ إلى الموازنة التكميلية، علما أن مبلغ الموازنة التكميلية هو مبلغ تخطيطي متوقع وليس رقما حقيقيا .

و أعلنت الحكومة الاتحادية الثلاثاء الماضي عن إقرار الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ الحالي بمبلغ يصل إلى نحو (١١) تريليون دينار عراقي وسيتم تسليمها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها، مشيرة إلى تخصيص (٤٠) ألف درجة وظيفية كحاجة فورية ضمن الموازنة التكميلية.

وأقرت الحكومة في الخامس من كانون الأول الماضي موازنة العام ٢٠١٢ التي تبلغ (١٠٠) مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى (١٣,٥) مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار)

تأسيس مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

□ بغداد /المدى

تسعى رابطة المصارف العراقية بالتعاون مع منظمات دولية ومنها مشروع تجارة وصندوق أوبك إلى تأسيس مصرف يعنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقال المشرف على تنفيذ المشروع الخبير المصرفي وديع الحنظل لـ/ دنانير / إن الهدف من إقامة هذا المشروع يأتي لمساعدة أصحاب الخبرة والإدارة في تأسيس مشاريع جديدة وتحويلهم من أشخاص عاطلين عن العمل إلى رجال أعمال منتجين، كما يهدف المشروع إلى تفعيل دور المرأة في قطاع الأعمال.

وأضاف إن المؤسسات الدولية الساندة لهذا المشروع ستقدم كل الدعم اللوجستي لنجاح هذه التجربة التي تساعد على تنمية الاقتصاد المحلي من خلال طرح حلول لكثير من المشاكل التي يعانيها قطاع الإنتاج وفي مقدمتها تقديم التمويل اللازم لتدوير عجلة الإنتاج.

وأشار الخبير المصرفي إلى أن القطاع الحكومي المالي رحب بهذا التوجه وأبدى استعدادا كبيرا لتقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بهكذا مصرف.

وبخصوص افتتاح مصرف إماراتي في البلاد أفاد المدير التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية عبدالعزيز الحسون أن افتتاح أول مصرف إماراتي إسلامي في العراق سيتيح الفرصة للمستثمرين الإماراتيين والخليجيين من المجيء للاستثمار، وسيساعد على نقل التكنولوجية المصرفية الحديثة لقطاع البنوك العراقي.

وقال الحسون إن افتتاح أول فرع لمصرف أبو ظبي الإسلامي يعد خطوة جيدة نحو تقدم القطاع المصرفي في العراق كون الإمارات تعتبر من البلدان المتقدمة في مجال البنوك من خلال إدخالها الوسائل والتقنيات الحديثة في عملها مما ستساعد على تطوير القطاع البنكي العراقي عن طريق نقل التجربة العالمية في المجال المصرفي.

وأضاف: انه سيشجع المستثمرين الإماراتيين والخليجيين من المجيء للعراق للاستثمار كونهم يبحثون عن المصارف التي تسهل عملهم وتيسرها مما سيدفع عجلة العملية الاستثمارية إلى الأمام في البلاد.

وأشار إلى أن البنك المركزي سمح للمصارف العالمية بفتح فروع لها في الداخل وهذا سيتيح لأكبر عدد من المصارف العالمية بفتح فروع لها في العراق وبالتالي تشجيع الاستثمار في البلد.

وكان مصرف أبو ظبي الإسلامي الإماراتي قد أعلن الأربعاء الماضي عن افتتاح أول فرع له في العاصمة العراقية بغداد.

ويعد المصرف مؤسسة مالية مقرها دولة الإمارات تحصل على ترخيص لتنفيذ عمليات مصرفية متكاملة من البنك المركزي العراقي.

ويقع فرع أبو ظبي الإسلامي في منطقة عرصات الهندية في بغداد.

ويستعد المصرف الإسلامي الآن لدعم وتوجيه جميع الاستثمارات الإماراتية والخليجية في العراق والمناطق المحيطة بها.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة 0.58 بالمئة

□ بغداد /قيس عيدان

انخفض مؤشر البورصة أمس الأحد بنسبة ٠,٥٨ بالمئة مسجلا ١١٤,٦١ نقطة. وجرى خلال الجلسة تداول أسهم ٣٦ شركة مساهمة من أصل ٨٤ شركة مدرجة إلكترونيا ، ارتفعت أسعار أسهم ٧ شركات، وانخفضت أسعار أسهم ٢٤ شركة أخرى ، فيما حافظت ٥ شركات على أسعار أسهمها. وتجاوز عدد الأسهم المتداولة في الجلسة ملياراً و ٤٤٢ مليون سهم بقيمة مليارين و ٤٠٤ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٥٤٢ عقد تداول.وشهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١٥ شركة ، انخفضت أسعار أسهم ١٢ شركة ، وارتفعت أسعار أسهم شركتين ، فيما حافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها ملياراً و ٢٣٨ مليون سهم بقيمة مليار و ٥٨٩ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٧٥ عقد تداول. أما القطاع الصناعي فشهد تداول أسهم ١١ شركة ، انخفضت أسعار أسهم ٦ شركات ، وارتفعت أسعار أسهم شركتين، فيما حافظت ٣ شركات أخرى على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٣١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٣٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٧٩ عقد تداول. وشهد قطاع الفنادق تداول أسهم ٤ شركات ، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة ، وارتفعت أسعار أسهم شركتين ، فيما حافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٤ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ١٤٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٥ عقد تداول.

فيما شهد قطاع الخدمات تداول أسهم ٣ شركات ، انخفضت أسعار أسهم شركتين منها ، وارتفعت أسعار أسهم شركة واحدة، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ١٠ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٤٠ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٤٢ عقد تداول . وجرى تنفيذ ٤٦ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والصناعة والزراعة والخدمات ، فيما جرى تنفيذ ٦٢ عقد بيع في قطاعات المصارف والصناعة والفنادق.

قال إنهم بحاجة للدعم الغذائي

تقرير دولي : 23 % من العراقيين تحت خط الفقر

□ عواصم / المدى

كشف تقرير نشرتْه محطة بي بي سي وجود ٢٣٪ من العراقيين هذه الأيام يعيشون تحت خط الفقر، مشيراً إلى أنهم بحاجة ماسة إلى الدعم الحكومي .

وقالت البي بي سي في التقرير: إن العراق ينفق نحو ٥ مليارات سنويا على المواد الغذائية الموزعة على سكانه، وان على الضفة الغربية لنهر دجلة في شمال بغداد تقف صومعة وهي من البقايا النادرة من الحكم البريطاني في العراق ، وقد بُنيتْ هذه الصومعة خلال الحرب العالمية الثانية لغرض إطعام الجنود البريطانيين، وعلى اليمين إلى جانبها يقف هيكل أطول منها تم بناؤه في عام ١٩٦٢ من قبل الاتحاد السوفياتي ، حين تعامل العراق لفترة وجيزة مع الدول الشيوعية ".

وكانت هناك عدة شاحنات محملة بأكياس الرز والقمح تتحرك لتفريغ حمولتها، وفي جميع الأرجاء كانت أسراب الحمام تبحث عن الحبوب المتساقطة. وذكر التقرير أن "المكان تمتلكه هيئة الحبوب في العراق المملوكة للدولة، التي تستورد الأرز والقمح لتوزيعها على السكان، ويتم تخزين حوالي ١٢ ألف طن من القمح ، وهو ما يمثل جزءا صغيرا مما يستورده العراق شهريا والذي يصل إلى ربع مليون طن، والغالبية العظمى من العراقيين يحصلون على حصتهم مجانا تقريبا".ومنذ أكثر من عقدين تولت الحكومة العراقية إدارة نظام توزيع عام واسع النطاق ،إذ يحصل عبره المواطنون على المواد الضرورية جدا بأسعار رمزية.

وتود الحكومة العراقية الحالية إصلاح النظام لكنها تواجه صعوبات ، وهذا الموقع الذي يقوم بخزن الحبوب بات يستلم كميات أقل وأقل عاما بعد عام، وليس هناك تنوع ، وتم تطبيق هذا النظام بعد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على العراق بعد غزوه الكويت في عام ١٩٩٠، وبعد مرور أكثر من تسع سنوات على رفع نظام العقوبات، لا يزال العراق ينفق حوالي ٥ مليارات دولار سنويا على المواد الغذائية التي يوزعها على سكانه، وتشمل المواد التي توزع على السكان: السكر ، الزيت، وحليب الأطفال للعائلات التي فيها أطفال رضع، وهيئة الحبوب هي المسؤولة عن الرز والقمح الذي يتم تحويله إلى طحين قبل توزيعه.

وينقل التقرير عن مسؤول الإعلام في هيئة الحبوب قوله مفتخرا" نحن نتعامل مع أكثر من ثلاثة ملايين طن من القمح سنويا" ، لكن بعض هذا القمح يذهب سدى على ما يبدو، فالبعض لا يطالب حتى بحصته من الطحين البالغة ٩ كغم لكل فرد في الشهر.

ويعترف حسن إسماعيل ، المدير العام لمجلس الحبوب العراقي،ويقول : " في حد لهذا النظام، وإنها تسعى فقط لإدخال إصلاحات تدريجية. وتقول إن :" من يبلغ دخلهم الشهري أكثر من ١,٥مليون دينار عراقي لا يحق لهم الحصول على الحصة التموينية بعد الآن". لكن بين المدير العام أن :"محاولة تنفيذ الإجراء الجديد دخل بالفعل في ورطة ، ويبرر ذلك بقوله ليس من السهل في الوقت الراهن تعقب دخول الناس في العراق، والحكومة تفتقر إلى قواعد بيانات عن دخل الأشخاص، ونستطيع تتبع دخل العاملين في القطاع العام فقط ، وقد يكون هناك بعض الذين يعملون في القطاع الخاص من الذين يصل دخلهم إلى أكثر من ١٠ ملايين دينار عراقي في الشهر ومع ذلك ما يزالون يتلقون حصتهم من المواد". ومثل معظم برامج الدعم في جميع أنحاء العالم، فإن هذا النظام صعب الإصلاح من الناحية السياسية، ومعظم السياسيين يستخدمونه بوضوح لممارسة الضغوط. وعلى الرغم من مزاعم الفساد وعدم الكفاءة فإن الفضل يرجع لنظام التوزيع العام بتحقيق الأمن الغذائي لشريحة كبيرة من سكان العراق خلال العقدين الماضيين.

بعض الأحيان يكون هناك تشبع في السوق، وخصوصا بالدقيق، وذلك لأن الناس في المدن لم يعودوا يخبزون الخبز في بيوتهم ، لكن الناس في الريف يستهلكون كل حصصهم من الطحين وهم بحاجة إليها".

وينقل تقرير بي بي سي عن عامل بناء من بغداد قوله: "لقد بتنا نحصل على زيت الطعام فقط وعلى الرز والطحين في بعض الأحيان، ولم يعد هناك شاي أو مساحيق الغسيل ولا حتى ملح". ويضيف بعد تخوفه من إلغاء نظام توزيع الحصة التموينية :" كل شيء سينتهي قريبا ومن الأفضل أن نعتاد على ذلك". وتصر الحكومة على انه ليس لديها خطط لوضع

مطالبة بوضع خطة خمسية لتحسين القطاع الصناعي

□ بغداد /المدى

عزت عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية ناهدة الدايني عزوف الشركات المحلية والأجنبية عن استغلال فرص الاستثمار في محافظة ديالى إلى فقدان الخطط الإستراتيجية للاستثمار.

وقالت بحسب /نينا/ إن عدم الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في فرص الاستثمار وضعف ثقافة الاستثمار لدى المستثمرين وتذبذب المناخ السياسي والأمني أسباب تؤدي إلى ضعف فرص الاستثمار في المحافظة ". وأوضحت :" إن الدعم اللوجستي من قبل الحكومة المركزية والهيئة العامة للاستثمار كفيل بتوفير فرص استثمارية سليمة وقادرة على مواجهة التحديات والصعاب التي تواجه الشركات المستثمرة فضلا عن توفير فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة التي يعانيها أبناء المحافظة ".

وشددت الدايني على أهمية إقرار قانون التعرفة الكمركية بهدف السيطرة على المنافذ الحدودية الكمركية ، لان هناك خمسة منافذ هي خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية "مطالبة الحكومة الاتحادية باتباع خطة خمسية وإيجاد خطة طوارئ خاصة لتحسين القطاع الصناعي والسيطرة على المنافذ الكمركية في البلاد.